

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

السودان

دارفور : تحقيق حول الناشطين المنسيين في الأزمة

غالباً ما ترسم وسائل الإعلام صورة سوداوية عن السودان، هي صورة أرض تسفك فيها الدماء، أرض مجهولة كانت الشاهد الحي على أول إبادة جماعية تقع في القرن الواحد والعشرين في دارفور، بمنأى عن الأنظار، وفي غياب أي أجنبى يتكفلون بإطلاع الرأي العام عليها وأي أصوات سودانية تسارع إلى التنديد بها. إلا أن الواقع أكثر تعقيداً. فقد يصعب على الصحافي العامل لحساب صحيفة أجنبية التوجه إلى السودان وكم بالحري دارفور، مما يبرر صورة بلد مغلق على العالم تبقى كل المجازر المرتكبة فيه ممكنة سراً. وإلى غزارة المكائد الإدارية، تضاف تدابير تعسفية تتخذها الحكومة السودانية، ومخاطر ملازمة لمناطق النزاع. ومع ذلك، لا يمكن اختصار وضع حرية الصحافة في السودان بهذه الصعوبات. فصحافة الخرطوم ناشطة ومتنوعة تماماً كالمجتمع السوداني. وفي دارفور نفسها، يسعى المجتمع المدني الفعلي والمدرك للتحديات التي يتوجب عليه مواجهتها، إلى إبعاد السودان عن حالة الانطواء والحدق والقمع التي تسببت بمقتل حوالي 200000 دارفوري منذ أربعة أعوام. ولكنه نادراً ما يلقى هذا المجتمع المدني أذاناً صاغية – أكان في الحكم في الخرطوم أم في الخارج. لذا، ارتأت مراسلون بلا حدود التوجه إلى الخرطوم والفاشر من 17 إلى 22 آذار/ مارس 2007 للقاء هؤلاء الناشطين المنسيين في السودان وتقديم معلومات إضافية من شأنها أن تساهم في حل مأساة دارفور. ويعرض هذا التقرير نتائج التحقيق الذي أجرته المنظمة.

العقبات، والعوائق، والمخاطر

إثر العصيان الذي اندلع في شباط/فبراير 2003، باتت دارفور محط أنظار الصحافة العالمية مع أن عدة عقبات وعوائق أمنية وإدارية تمنع المراسلين الأجانب عن نقل الوضع السائد غربي السودان – الشاسع بقدر فرنسا - بحرية. وإن لم يحظر هذا "السياج البيروقراطي" بلوغ الأراضي السودانية، فقد يشكل عائقاً مانعاً للصحافة العالمية، ولا سيما المرئية والمسموعة الخاضعة لقيود الوقت والمال) والأمر بـ"لا صور، لا قصة". (فهذا السياج يتمحور حول عدة أجهزة مزترأً ببلاداً واسعة – الأكبر في القارة الأفريقية – يتعين عليها مواجهة عدة أزمات متزامنة وضغوطاً دولية.

لا تبالي الحكومة السودانية بالرأي العام الدولي الذي تعتبره معادياً بشكل عام، وتتنظر في كل حالة على حدة لمنح تأشيرات الدخول. فتضع على اللائحة السوداء كل وسيلة إعلام وكل صحافي يتخطى الخطوط الحمراء التي حددتها الخرطوم، دونما توضيح المعايير الكفيلة

بضمان هذا الخيار. وبطبيعة الحال، يستحيل احتساب عدد التأشيرات المرفوضة بشكل دقيق لأنه غالباً ما تكتفي السفارات بعدم متابعة الطلبات التي يتقدم بها الصحفيون غير المرغوب فيهم. وباندراج عملية منح تأشيرات السفر في إطار السلطة الاستثنائية، لا يشكل السودان استثناء على الدول الأخرى في هذا الصدد، علماً بأن رفض منح تأشيرات الدخول للوفد الخاص التابع لمجلس حقوق الإنسان برئاسة جودي ويليامز في بداية العام 2007، لم يكن إلا الجزء الظاهر لاتجاه عام متبع علناً. فأحياناً ما يضطلع المسؤولون السودانيون به بصراحة في السفارات كما في الخرطوم. وقد اعترف مصدر حكومي أمام مراسلون بلا حدود بأن "اللائحة السوداء" قد تكون مخالفة لعجلة الإنتاج، ولكنها مبررة بوجود "عدة وسائل إعلام تهين الحكومة السودانية". إنها ردة فعل – تم تقديمها على أنها دفاع مشروع – السلطات في الخرطوم على انتقادات الصحافة الغربية، الأمريكية كما الأوروبية، منذ بداية الحرب الأهلية في دارفور، وقبل ذلك في خلال 21 سنة من الاقتتال بين الجيش الحكومي والمتمردين الانفصاليين، ولا سيما أولئك التابعين للجيش الشعبي لتحرير السودان بزعامة جون قرنق.

يعمد عدة صحفيين رفضت السلطات منحهم تأشيرة دخول إلى السودان أو منعهم عن بلوغ دارفور الخاضعة "لإذن خاص بالسفر"، إلى تغطية الأزمة في الغرب من مخيمات اللاجئين في تشاد أو عبر دخول الأراضي السودانية بشكل غير شرعي، مجازفين بإمكانية توقيفهم وإحالتهم إلى القضاء. كذلك، يتولى بعض الصحفيين الأجانب استباق "مسار المقاتلين" الذي يشكله الحصول على تأشيرة دخول وإجازة سفر، مستسلمين لسهولة "تغطية" أزمة دارفور من شرق تشاد استناداً إلى شهادات اللاجئين وحدهم. ومهما كانت الأسباب التي تؤدي إلى هذا الوضع، يبقى أي تقرير للأحداث في دارفور من مخيمات اللاجئين في تشاد ناقصاً حكماً. فقد يتعرض الواقع للتحريف عندما يصف مثلاً اللاجئين الهاربون من دارفور بسبب الأعمال الفظيعة المرتكبة في العام 2003 – 2004 وضعاً تطور منذ رحيلهم القسري (لأن العنف قد استنفد على أرض محروقة وفارغة من سكانها، أو لأن الحركتين المتمردتين الأساسيتين قد انقسمتا إلى عدة فصائل تتواجه باستمرار وتقدم على أعمال عنف بحق المجتمع المدني على رغم توقيع اتفاقية سلام بين البعض منها والحكومة في أيار/مايو 2006 في أبوجا).

في العام 2006، وقعت حادثتان ذكّرنا الصحافة العالمية بمدى خطورة التوجه إلى دارفور سراً. ففي 6 آب/أغسطس 2006، أوقف جنود جيش تحرير السودان بقيادة ميني ميناوي (متمردون سابقون من دارفور باتوا متحالفين مع الحكومة منذ أيار/مايو 2006) شمالي دارفور الصحفي الأمريكي بول سالوبيك، وهو مراسل صحيفة شيكاغو تريبيون Chicago Tribune والموافد الخاص للصحيفة الشهرية ناشيونال جيوغرافيك National Geographic التي كان يعد لها تقريراً حول الشريط الساحلي، برفقة سائقه ومترجمه التشاديين. وعقب تسليمهم إلى القوات المتعددة الجنسيات التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، ومن ثم إلى الشرطة السودانية في الفاشر، عاصمة دارفور الشمالية، أُدينوا بتهمة "التجسس"، و"دخول السودان بشكل غير شرعي". وفضلاً عن افتقاد بول سالوبيك إلى تأشيرة الدخول، اتهم بحياسة جوازي سفر أمريكيين وصور مأخوذة عن الأقمار الصناعية للمنطقة على رغم توفرها عبر الإنترنت. وبعد مرور شهر على اعتقال الصحفي ومعاونيه ومفاوضات صعبة خاضها بيل ريتشاردسون، حاكم ولاية نيو مكسيكو التي يتحدر بول سالوبيك منها، مع الرئيس عمر البشير، أُطلق سراحهم في 9 أيلول/سبتمبر.

قبل أسبوع من هذا الإفراج، أعلن الرئيس السوداني، إثر تدخل موفد خاص من نظيره السلوفيني، العفو عن الكاتب والمصور تومو كريزنار الناشط في مجال حقوق الإنسان ومدير موقع إلكتروني مخصص لسفراته والقضايا التي يدافع عنها. فقد اعتقل هذا الصحفي في 20 تموز/يوليو في الفاشر بتهم "التجسس"، و"نشر معلومات مغلوبة"، و"دخول البلاد بطريقة غير مشروعة". فحكم عليه في 14 آب/أغسطس بالسجن لمدة عامين وتسديد غرامة تبلغ 500000 دينار سوداني (حوالي 2000 يورو). ولكن تومو كريزنار دافع عن نفسه بالقول إنه توجه إلى دارفور تلبية لطلب الرئيس جانيز درنوفسك على أمل التوسط بين المتحاربين واقترح خطة تسوية الأزمة التي تقدمت بها سلوفينيا مفاجئة الأطراف كافة. إلا أن الاتحاد الأفريقي رفض هذه المبادرة لا سيما أنه كان يفاوض في نيجيريا على توقيع اتفاقية سلام بين الحكومة السودانية والفصائل الدارفورية المتمردة الأساسية. أما سفارة السودان في النمسا فلم تقبل منح تومو كريزنار تأشيرة دخول بسبب موافقه الحاسمة من الأزمة في الغرب (التي لم يتردد عن وصفها علناً بـ"الإبادة الجماعية"). فما كان من الصحفي إلا أن اختار دخول دارفور من رواق يتسلل منه المتمردون الذين تقع قواعدهم الخلفية في تشاد على طول الحدود الفاصلة بين الدولتين.

الخرطوم، ملقَى الموفدين الخاصين

لا يفترض بحالتي بول سالويك وتومو كريزنار فضلاً عن "السياج البيروقراطي" في السودان أن تحجب حقيقة بالغة الأهمية: فقد نجح عدد كبير من الصحفيين في التوجه إلى مكان الحدث حتى لو اضطروا للخضوع لجمخانة إدارية وأيام طويلة من الانتظار. وفقاً لمجلس الإعلام الخارجي التابع لوزارة الإعلام والمكلف بمنح اعتمادات للصحافة الأجنبية، استقبل السودان حوالي 4000 صحفي عالمي في العام 2006. وإذا دخل معظمهم البلاد - ضمن وفود رسمية في معظم الأحيان - لتغطية ثلاث قمم دولية (قمة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير 2006 التي غطاها 800 موفد خاص، والقمة العربية التي استقطبت 1200 صحفي، وقمة دول آسيا، الكاريبي والمحيط الهادئ التي حضرها 460 موفداً خاصاً)، إلا أن حوالي 1500 صحفي دولي تمكنوا شرعياً من العمل في السودان وفقاً لأمين عام مجلس الإعلام الخارجي بكري عوض الكريم ملاح الذي شدد على أنهم "توجهوا جميعهم إلى دارفور أو الجنوب"، ولم يتوان عن التعبير عن دهشته "للصورة السيئة التي تروجها الصحافة العالمية عن السودان". ففي الواقع، تملك معظم وسائل الإعلام الدولية التي تغطي الأخبار الأفريقية أو العربية - مثل محطة التلفزة القطرية الجزيرة أو الوكالة البريطانية رويترز - مراسلاً أو مكتباً في الخرطوم. وبعد الإصرار على معاقبة المحطات الفضائية الخليجية في أقل مناسبة نظراً إلى ثقلها في العالم الإسلامي، باتت تحظى اليوم بهامش حركة واسع تمنحه السلطات السودانية أيضاً إلى الصحافة المكتوبة الوطنية منذ توقيع اتفاقية السلام مع الجنوب. وقد اعترف كل مدراء المنشورات ورؤساء التحرير الذين التقتهم مراسلون بلا حدود بالاستفادة من "هوامش حرية" - مصطلح شائع في الخرطوم - كانت غائبة قبل العام 2005.

إلا أن القيود الإدارية التي يتعين على الموفدين الخاصين الدوليين تليبيتها للتنقل خارج الخرطوم تبقى كثيرة كما يبقى منح إجازات المرور لدخول عواصم ولايات دارفور الثلاث خاضعاً لموافقة الأجهزة الأمنية. ولاجتياز نقاط التفتيش في مطارات الفاشر، ونيالا، والجنيّة، يتوجب على الأجانب تقديم نسخ عن "إجازة السفر" الثمينة التي يصدرها المكتب المركزي لضبط تسجيل الأجانب التابع لوزارة الداخلية، وهي تأشيرة داخلية يبقى أي تحرك مشروع من دونها غير

ممكن. وقد ورد بشكل صريح على استمارات طلب إجازة السفر هذه أن أي خروج من العواصم الثلاث ممنوع من دون موافقة لجنة المعونة الإنسانية المسبقة، مع أن هذه الوكالة الحكومية التي تنسق رسمياً بين النشاطات الإنسانية في البلاد (وتؤمن مراقبة تنقلات الأجانب) هي محط اتهامات تطلقها المنظمات غير الحكومية والصحافيين بحقها. فنتولى لجنة المعونة الإنسانية إدارة مخيمات النازحين الضخمة التي تحيط بعواصم دارفور محتفظةً باليد العليا على شهادات الضحايا الواقعين في قلب الحدث في المنطقة. وأعلم مراقب أجنبي مراسلون بلا حدود بأن "لجنة المعونة الإنسانية قد تستغرق ثلاثة أيام لتصدر إجازات مرور انتهت صلاحيتها" ناقلاً قلق وزارة الخارجية الأمريكية في 20 آذار/مارس 2007 من "القوانين الغامضة، والتفتيش المتطفل للمركبات الإنسانية، والرسوم الإدارية الفادحة، والتأخير في تسليم إجازات السفر" التي تعرض تسليم المساعدة للخطر بخطأ من لجنة المعونة الإنسانية. وقد أكد أمين عام مجلس الإعلام الخارجي بكري عوض الكريم ملاح أن "حرية حركة الصحافيين الأجانب محددة بطبيعة تأشيرة سفرهم".

في الأيام العادية، إن لم يكن "القميص الجبري الخفيف" الذي تلقي به القيود الإدارية يحول دون تنقل الصحافيين في دارفور، فهو يعقده ويجعله اتفاقياً، لأنه يؤدي دور العقدة المتحركة التي تشتد كلما تدهور الوضع. وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 مثلاً، توقفت الحكومة السودانية رسمياً عن منح الصحافيين الأجانب إجازات سفر إثر معاودة المعارك. وبعد مرور أسبوع على صدور هذا المرسوم، انتهك سلاح الجو السوداني اتفاقيات أبوجا لمساندة القوات الأرضية المؤيدة للحكومة في قصف برمازا (شمال دارفور). ودام حظر السفر إلى دارفور والتعتيم الإعلامي الناجم عنه ثلاثة أشهر. وقد فرض هذا التدبير تلبيةً لرغبة في "تخفيف الإجراءات" التي تحكم تنقلات الصحافيين الدوليين في وقت كانت فيه الأحداث تتوالى في دارفور. وفي بداية تشرين الثاني/نوفمبر، صادرت شرطة مطار الفاشر جواز سفر مراسلة المجلة البريطانية صندي تايمز Sunday Times منذرعة بعدة أسباب، من بينها اعتماؤها قبعة يرد عليها شعار وسيلة إعلام مغايرة لتلك التي تعمل فيها. وفي الشهر السابق، اعتقلت السلطات أعضاء فريق عمل إحدى محطات التلفزة الأجنبية لعدة ساعات لأنه تعذر عليها تعرف ختم وزارة الداخلية الذي يصدق على تمديد صلاحية تأشيرة السفر على أوراقهم. وفي الوقت نفسه، أقدمت السلطات على احتجاز الموفد الخاص لإحدى الصحف الغربية لمدة يوم بسبب خطأ مطبعي ورد على إجازة سفره.

ما إن يخضع الصحافيون الأجانب المعتمدون في الخرطوم لمراقبة السلطات حتى يصبحوا معرضين لإدراجهم على اللائحة السوداء. وفي هذا السياق، أفاد مراسل أجنبي معتمد في الخرطوم تم تهديده بالترحيل لعدم تجديده إجازة إقامته بما يلي: "أفترض أن التقارير التي أنجزتها لم ترق السلطات". ولم يتوان عن التشديد على الطابع الاتفاقي للعلاقات القائمة بين الحكومة السودانية والصحافة الأجنبية: "لا أدري ما إذا كنت مستهدفاً شخصياً أو إنه رب عملي".

إلا أن مراسلة وكالة رويترز في السودان أوفيرا مكوم التي أقامت عدة مرات في المناطق المضطربة من البلاد أفادت بأنه "على رغم كل هذه المضايقات، نستطيع العمل". وأضافت: "تمكّن معظم الصحافيين الذين أعرفهم من التوجه إلى دارفور والعمل بحرية نسبية فيها مثلي" قبل أن تؤكد وجود "صحافي أو صحافيين أجنيين ثابتين" في المنطقة، معتبرة أن صفات التحفظ، والصبر، والحذر مطلوبة من كل صحافي. أما معرفة الواقع السوداني واللغة الوطنية

معرفة جيدة فمن شأنها أن تسمح للأجانب بتفادي الوقوع في الأفخاخ التي تنصبها لهم السلطات السودانية من إدارة وشرطة. وتتشدد أوفيرا مكوم على أهمية اتقان اللغة العربية كونها كانت لفترة طويلة المراسلة الوحيدة الأجنبية في السودان التي تتكلم هذه اللغة، موضحة أنه من الضروري "التحدث مع قوى الأمن، وفهم أسئلتهم، ومعرفة كيفية التفاوض معهم لحل المشاكل عند نقاط التفتيش". فغالباً ما يعمد بعض الصحفيين أو الناشطين في مجال حقوق الإنسان الساعين إلى اكتشاف دوافع سياسية وراء كل حدث، إلى زيادة الوضع خطورة بهفواتهم الناجمة عن جهلهم اللغة الوطنية. وفي دولة مثل السودان تؤثر فيها المباشرة بالحديث بين الداعي والمدعو على تنمة العلاقات، تعتبر الفرضية محتملة. وتظن الصحافية أنه "يمكن تبرير رفض بعض تأشيرات السفر لأن المعني لم يعرف كيف يقدم نفسه إلى السلطات".

فضلاً عن ذلك، لا يدرك بعض المراسلين الأجانب حس الوقائع. فيعتبر محمد بدوي مدير مركز الأمل في شمال دافور- وهي منظمة غير حكومية محلية تعنى بضحايا التعذيب - أن "بعض الصحفيين الأجانب يفدون إلى هنا لمدة يومين ويصرون على التوجه إلى أحد مخيمات النازحين التي تحيط بالمدينة". ويضيف هذا الدارفوري الذي يؤدي دور المرشد أو الوسيط بين الصحفيين الأجانب والسلطات والنازحين قائلاً: "ي طرح الحصول على كل التراخيص عدداً كبيراً من المشاكل". أما مراسل إحدى الصحف الدولية، فتذمر من أن "البعض يصل إلى السودان، فيطلب لقاء المتمردين دونما معرفة عن يتكلم، ومن ثم يرحل".

أحرار أو مرافقون

ما من خط جبهة واضح في دارفور التي تبقى مزيجاً من منازل الغزاة، وأرضاً شاسعة كالقرن الأفريقي تعلوها الجبال وتكسوها الرمال، أرضاً فر منها عدد كبير من سكانها تحت الإكراه. إنها منطقة نزاع يصعب السيطرة عليها، تجوبها حوالي 12 جماعة مسلحة تخضع لتبعيات وأحقاد غامضة كما تخضع مقراتها الشرعية لرقابة حكومة شكاكة. وفي شوارع الفاشر، يتنافس الشرطيون، والعسكريون، و"حراس الحدود" (مليشيا تؤيد الحكومة)، والمتمردون السابقون من جيش تحرير السودان بقيادة ميناوي الذين تصالحوا مع الخرطوم، على السلطة فيما يسيرون في الأزقة بشاحنات تويوتا الصغيرة. إلا أن أرض التعايش بين المتحاربين هذه مفتوحة على الصحفيين الأجانب ميدئياً بمجرد أن يجتازوا "السياج البيروقراطي" وأفخاخه المعقدة. أما التنقل خارج المدن والشهود على المعارك فيشكلان تحديين إضافيين من طبيعة أخرى.

لا يمكن مغادرة المدن إلا بواسطة وسائل النقل التابعة للأمم المتحدة، وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، والمنظمات غير الحكومية. وإذا كانت الأمم المتحدة أو بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان تقل الصحفيين لتغطية نشاطاتهم أحياناً، فبدأ نفور المنظمات غير الحكومية من القيام بذلك أو حتى التحدث مع وسائل الإعلام يزداد يوماً بعد يوم في هذه المنطقة التي تنتشر فيها أهم مساعدة إنسانية في العالم (14000 عامل). ولا شك في أن خشيتهم من الخضوع لرقابة لجنة المعونة الإنسانية مبررة. ففي خلال زيارة مراسلون بلا حدود، أقفلت 52 جمعية في جنوب دارفور مؤقتاً بحجة أنها متوفرة "بالاسم فقط". وقد أكد أحد المسؤولين في لجنة المعونة الإنسانية يدعى جمال يوسف إدريس أنها "لا تملك أي مقر أو مركبات، وإنما الوثائق والأختام فقط"، قبل أن يضيف أنه "سيعاد النظر" في تراخيصها.

لاستقاء المعلومات حول الوضع الفعلي السائد في مناطق النزاع الثلاث، لا يبقى للصحافي إلا السفر وحيداً، وهي مغامرة يخوضها عدد قليل من الصحافيين الأجانب. وقد أشارت أوفيرا مكوم التي كانت أول صحافية أجنبية تلتقي المتمردين التشاديين من الجبهة الموحدة للتغيير الديمقراطي وتصورهم في بداية العام 2005: "كما في كل مناطق النزاع، لا بد من الاستعداد لمواجهة الأحداث الخطرة وغير المتوقعة". وفي دارفور، يصعب تحديد الجماعات المتمردة التي تتكاثر بالتعضية في غياب الهيكليات السياسية المنظمة، أو حتى سلسلة قيادة واضحة. فضلاً عن الحركات المسلحة "التاريخية"، أبصرت عدة جماعات جديدة النور منذ توقيع اتفاقية أبوجا في أيار/مايو 2006. وقد أفاد دبلوماسي غربي بأن "الجماعات المتمردة الجديدة تختصر بخمسين رجلاً مسلحاً ومركبتين لكل الأراضي"، في حين أن صحافياً غربياً تردد على المنطقة عدة مرات أقر بما يلي: "في المنطقة الغربية الواسعة، أتعرف بأبني أجهل ما إذا كانت أرتال المتمردين والمليشيات المؤيدة للحكومة لا تزال تخضع للأوامر (...). إن مختلف الجماعات المتمردة قادرة على الاقتتال في ما بينها. أما المعروفون بالجنجاويد فيتقاتلون في سبيل الحفاظ على مصالح قبائلهم أكثر منه بسبب تعليمات الفريق السوداني". ولكل من يتوقع إيجاد متمردين يسعون وراء أهداف مشتركة، فلا بد من أن تخيب توقعاتهم لأن الفوضى عارمة ميدانياً نظراً إلى تداخل المصالح السياسية، والقبلية، والفردية. وليس الوضع بمختلف على صعيد الجماعات المسلحة المؤيدة للحكومة حيث أن الجنجاويد تتألف من جنود ينتمون إلى مليشيات قبلية ومرترقة يهزؤون بالسكان المدنيين. إلا أنه لا يمكن التغاضي عن الاستراتيجية الشاملة التي وضعتها الخرطوم على مستوى الحكم دامجة بعض الميليشيات العربية المحاربة باسمها في "حرس الحدود"، علماً بأنها تقر بعدم السيطرة على الجنجاويد خلافاً لمزاعم الصحافة الدولية. وفي دوامة سياسية - عسكرية مماثلة، يبقى الصحافي الأجنبي معرضاً لكل أنواع المخاطر، بما في ذلك الخطر الذي يشكله تلاعب من يدعون بأنهم "حماته".

دولة حية

لكن وضع حرية الصحافة في السودان لا يقتصر على هذه العوائق المتعددة. فالسودانيون أحرار في امتلاك أجهزة الاستقبال ويطلعون، كما في معظم الدول العربية، على الأخبار العالمية عبر مشاهدة الجزيرة أو العربية أكثر منه محطة التلفزة الرسمية لتلفزيون السودان. على الصعيد الإذاعي، تملك راديو مونت كارلو الشرق الأوسط وهيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي موجاتها الخاصة على الألف أم، فيسهل على جزء كبير من المستمعين في الخرطوم التفتاتها. كذلك، يمكن متابعة البرامج باللغة الفرنسية التي تبثها راديو فرانس أنترناسيونال Radio France Internationale، في شبكة راديو مونت كارلو الشرق الأوسط، فضلاً عن البرامج باللغات العربية، والإنكليزية، والألمانية التي تبثها دويتشه فيله Deutsche Welle. وقد أنشأ الفرع الإنساني من هيئة الإذاعة البريطانية BBC World Service Trust برنامج حبل سلامة دافور Lifeline Darfour في نيالا - هو برنامج باللغة العربية يشارك فيه صحافيون سودانيون، ويبيث برامج من 30 دقيقة على الموجات القصيرة مرتين يومياً في دارفور، وشرق تشاد، وشمال - شرق جمهورية أفريقيا الوسطى. وتتمثل الثغرة الوحيدة في عالم الإذاعة (وهي مهمة) بأن الإذاعتين الخاصتين السودانيتين اللتين تبثان في مختلف الأراضي تجارية بشكل أساسي، ولا تبث إلا نشرات الأخبار دونما التعمق في المعلومات. وفي المجموع، تنتشر في المنطقة سبع إذاعات خاصة تكتفي ببث الأخبار الخارجة عن اللعبة

السياسية.

مع 35 صحيفة، و6 مجلات أسبوعية، و3 صحف شهرية، تعتبر الخرطوم تكتلاً سكانياً وجدت فيه الصحافة المستقلة مكانها بعد عشرة أعوام من التقدم البطيء الذي شهد دفعاً كبيراً إثر توقيع اتفاقية السلام بين الشمال والجنوب في كانون الثاني/يناير 2005. فتبيع أكشاك الصحف على طول الطرقات الرئيسية في العاصمة مجموعة متنوعة من الصحف باللغتين العربية والإنكليزية. ويجمع المسؤولون الذين التقتهم مراسلون بلا حدود على أن حرية الصحافة المكتوبة السودانية تزداد يوماً بعد يوم منذ توقيع اتفاقية السلام مع الجنوب في العام 2005. وقد أكد محجوب عروة مدير الصحيفة المستقلة السوداني التي تعد 100000 قارئاً (في حين أن نسخات الصحف الأخرى لا تتعدى 40000) أن "الرقابة قد أُلغيت وأن هامش الحركة بات أكثر مرونة من قبل". ولكنه أضاف: "لا تزال الصحف كصحيفتنا التي لا تؤيد خط الحكومة، تواجه التنكيل المتكرر بأي حجة"، معتبراً أن اللجوء المكثف إلى المادة 130 من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي تعاقب على انتهاك سرية المعرفة، يشكل أحد الأسلحة المفضلة للسلطات منذ العام 2005. وفي بداية العام 2007، دفعت السوداني ثمن هذا الإجراء التشريعي الغامض الذي يرمي إلى "تفادي أي تأثير في إجراءات التحقيق" ("prevent any influence on the procedures that are still before the" investigative authorities" (في الأول من شباط/فبراير، أقدمت وزارة العدل على تعليقها "أبداً" لذكرها في العام 2006 اغتيال رئيس تحرير صحيفة الوفاق محمد طه، مخالفةً بذلك أمر الحكومة التي فرضت التعقيم على القضية بحجة "المحافظة على النظام العام". ولكن احتجاجات الجمعيات المهنية – والمجلس القومي للصحافة المقرب من الحكومة الذي شكك في شرعية القرار – انتهت بحمل السلطات على العدول عن قرارها بعد 48 ساعة.

إن هذه الفصول التي كانت تعد بالعشرات حتى العام 2004 باتت نادرة حتى لو استمر العاملون المحترفون في القطاع الإعلامي في الخرطوم، بمن فيهم حلفاء الحزب الرئاسي، في التنديد باللجوء إلى المادة 130. وفي هذا السياق، يرى رئيس المجلس القومي للصحافة علي شمو: "إن موقفنا واضح تمام الوضوح: لا ينبغي تطبيق المادة 130 على القطاع الإعلامي". وإذا كان هذا الإجراء مفروغاً منه، فلا بد من أن يشكل تهديداً للصحافيين في غياب أي قرار سياسي من شأنه أن يوقع نهايته، كونه وسيلة قامعة للحريات في متناول الحكومة السودانية. ويلحظ القانون النافذ حول الصحافة في السودان، وهو التشريع السابع منذ العام 1930، عقوبات بالسجن لكل من يقدم على "التشهير"، أو "نشر معلومات مغلوطة"، كما في عدة دول أخرى من القارة الأفريقية. وهذا ما دفع رئيس تحرير الصحيفة الخاصة بالصحافة عادل الباز إلى القول في ظل التطور الملحوظ إن "الصحافة السودانية ليست حرة فعلاً" و"لكننا نتقدم".

مع أن رؤساء التحرير الذين التقتهم مراسلون بلا حدود قد اشتكوا من "ضعف" المجلس القومي للصحافة أو "خضوعه للحكومة"، إلا أن هذا المجلس يعلن التزامه بتحسين وضع حرية الصحافة في السودان. فقد أدخل تعديلاً على قانون الصحافة يفترض بأن يترجم عملياً قبل نهاية العام، ويروج لرفعه دعوى واحدة وحسب ضد إحدى الصحف بررها علي شمو على النحو التالي: "ارتأينا أن أسلوب التوجه إلى رئيس الجمهورية غير مناسب في بلد مثل السودان. وكانت العقوبة طفيفة: التعليق ليوم واحد". ويفتخر المجلس القومي للصحافة أيضاً بالتعليق المؤقت الذي لم يتجاوز ثلاثة أيام لثلاث صحف في الخرطوم على مدى عام. وعلى رغم تكرار

المحاكمات وانتقال مدراء الصحف إلى قصر العدل بشكل دائم، إلا أن عادل الباز خفف اللهجة بالقول: "حتى لو كان نظامنا القضائي غير كامل، فهو مستقل نسبياً، ويبقى أفضل من النظام السائد في العراق أو المملكة العربية السعودية مثلاً". وفي غياب أي رغبة سياسية في إنزال أشد العقوبات بالصحف العاصية، أو إصدار أي أحكام قانونية قاسية، نشأت ظاهرة جديدة لفرض العقوبات على الصحافة، ألا وهي الغرامات. ويتقدم عادل الباز بالشهادة التالية: "لاحقتني وزارة الخارجية قضائياً، فحكم علي بدفع غرامة وقدرها 50000 دولار. ولكنني عاجز عن دفع هذه الغرامة وقد أزوج في السجن". أما رئيس تحرير الصحيفة الأنكلوفونية الجديدة المؤيدة للانفصاليين سودان تريبيون Sudan Tribune والمدير العام المساعد السابق في صحيفة خرطوم مونيتر Khartoum Monitor وليام إيزكيل، فأعلن من جهته: "اضطرت للخضوع لمحاكمتين هذه السنة. تشكل هذه الإجراءات وسائل ضغط تلجأ إليها السلطات لإجبارنا على الرقابة الذاتية".

حرية هشة، ولكن فعلية

قد يبدو وضع الصحافة في الخرطوم سيئاً من الداخل استناداً إلى نظرة مدراء الصحف الخاضعين للضغوط السياسية والاقتصادية. ولكن حرية تعبير كتاب الافتتاحيات، ولا سيما في الصحف الأنكلوفونية المؤيدة للانفصاليين، ملفتة في بلد كان منذ أقل من عشرة أعوام ديكتاتورية من دون منازع. وفي افتتاحية مكرّسة للسودان الواقع "بين المطرقة والسندان" في 18 آذار/مارس 2007، ندت صحيفة خرطوم مونيتر Khartoum Monitor بالدور السلبي الذي أدته الصين وروسيا في نزاع دارفور: "تجاهل هاتان الدولتان الحياة الإنسانية بشكل تام باحثين عن الربح السريع والرخيص. فليست حكومة السودان الهيئة الوحيدة التي تقتل شعبها لأنها تقوم بذلك بالتعاون مع كل من يقبل بمساعدتها على بلوغ هذا المستوى المشين من انتهاك حقوق الإنسان". وفي اليوم نفسه، ندت صحيفة زي سيتيزن The Citizen في إحدى افتتاحياتها اللاذعة بخضوع الجنجاويد لتلاعب "حكومة عنصرية هي أسوأ من نظام التمييز العنصري السائد في جنوب أفريقيا الذي كان يحتفظ بشرف عدم استخدام الاغتصاب كوسيلة للإبادة". وبعد ثلاثة أيام، وضع الكاتب جون ليمي ستيفن مقالاً في سودان تريبيون Sudan Tribune حذر فيه الحكومة السودانية من السياسة العنيفة المنتهجة في دارفور: "إن الذين استخدموا قبضة من حديد لقمع سكان دارفور وغيرها من مناطق السودان سيتعرضون للمصير نفسه يوماً ما، لأنه مقدر أن تكون التدابير المتخذة بحق الشعب اليوم هي نفسها التي ستفرض عليكم غداً". مع أن هذه المقالات مقذعة، إلا أنها لم تتسبب بملاحقة كاتبها قضائياً – ربما بسبب التأثير البسيط للمقالات المكتوبة باللغة الإنكليزية في الخرطوم. في الواقع، تخضع وسائل الإعلام الناطقة باللغة العربية لقدر أكبر من الرقابة. فإذا بالأجهزة الأمنية السريعة الانفعال التي استقبت تجريدها الرسمي في العام 2003 من مسؤولية ضبط وسائل الإعلام لصالح المجلس القومي للصحافة، تهاجم الصحافة باللغة العربية لا سيما أن معظم المسؤولين فيها معارضون ينتمون إلى صفوف الحركة الإسلامية التي أوصلت حزب المؤتمر الوطني بزعامة الرئيس عمر البشير إلى الحكم. وفي 15 آب/أغسطس 2006، تعرض أربعة صحافيين يعملون في الصحف الخاصة رأي الشعب، وألوان، والأضواء، والسوداني للاعتقال لبضع ساعات في مراوي (الشمال) فيما كانوا يعدون تحقيقات حول وضع سكان منطقة عمري الذين اضطروا لترك منازلهم بسبب تشييد أحد السدود. وفي ليل 16 آب/أغسطس، احتجزت

الشرطة صحافياً يعمل في الصحيفة الخاصة الأيام طيلة الليل فيما كان يحقق في التهجير القسري لسكان أرض واقعة في إقليم الجزيرة جنوب الخرطوم بيعت إلى رجل أعمال أجنبي. وفي أوائل كانون الثاني/يناير، أمضى كاتب في الصحيفة الخاصة الصحافة ستين ساعة قيد الاعتقال بتهمة "إهانة الرئيس". ولكن هذه الأحداث البسيطة نسبة إلى الوضع الذي كان سائداً في الأعوام السابقة، قد اختفت في العام 2007 لبدء تنفيذ الإصلاحات التي وعد بها قطاع الصحافة.

بُنيت قضية اغتيال محمد طه في العام 2006 الرعب في الجسم الصحافي بأسره. ففي 6 أيلول/سبتمبر، عثرت الشرطة على جثة رئيس تحرير صحيفة الوفاق مقطوعة الرأس في ضاحية الكلاكلة على بعد 20 كلم جنوب الخرطوم، مع الإشارة إلى أن الصحافي قد تعرّض للاختطاف من منزله الواقع شرقي العاصمة على يد رجال مقنّعين اقتادوه إلى وجهة مجهولة. وكان محمد طه يعتبر شخصية مثيرة للجدل في الحياة الثقافية السودانية. وفي العام 2005، خضع هذا الصحافي المنتمي إلى حركة الإخوة المسلمين للمحاكمة بتهمة إهانة العقيدة الإسلامية إثر رفع إحدى الجماعات الأصولية المعروفة بأنصار السنة شكوى ضده لنشره مقتطفات من مخطوطة إسلامية تعود إلى أكثر من خمسة قرون وتشكك في نسب الرسول. وفور صدور المقال، نظّم أئمة مساجد الخرطوم تجمعات للمطالبة بإعدام الصحافي. وتحت ضغط الشارع والفضيحة التي تسببت بها مقالته، تم تعليق صحيفته لمدة شهرين. وحتى لو توجّهت الشكوك الأولى إلى الأصوليين المجاهدين، إلا أن التحقيقات التي أجرتها الشرطة أدت إلى توقيف حوالي عشرين فرداً نفذوا عملية الاختطاف وينتمون إلى المجتمع الدارفورى. وإثر هذا الاغتيال، استندت الحكومة إلى المادة 39 من الدستور المؤقت والمادة 130 من قانون أصول المحاكمات الجزائية لمنع وسائل الإعلام عن ذكر التحقيق الجاري خشية من "تعريضها للخطر". وفي خلال التحقيق، خضع عدة صحافيين للاستجواب. وفي أواخر شهر تشرين الأول/أكتوبر، استبقي صحافي يعمل في الصحيفة الخاصة الموالية للحكومة الرأي العام قيد الاحتجاز لمدة أسبوعين على ذمة التحقيق في اغتيال محمد طه تماماً كما احتجز صحافي آخر يعمل في الصحافة لمدة 12 يوماً للأسباب نفسها. وفي أوائل شباط/فبراير، علّقت صحيفة السوداني لسبب لا يرتبط بالتحقيقات فعلياً لإعلانها أن محاكمة القاتلين ستبدأ قريباً. أما اليوم، فيرى صحافيو الخرطوم أنه لم يتم إجلاء القضية بالكامل حتى لو كانوا يؤيدون رواية إقدام الدارفوريين على اغتيال الصحافي. وفي هذا السياق، يقول أحدهم: "تم توقيف المنفذين، هذا هو الواقع. ولكن الأمرين بهذا التنفيذ، فقصة أخرى".

في خضم الرياح المعاكسة للتحوّل الديمقراطي، تسعى صحف الخرطوم إلى توسيع مجال حريتها سنوياً. ويحلل مدير معهد السلام في جامعة الخرطوم الطيب حاج عطية الوضع على النحو التالي: "اليوم وقد بات السودان يعرف قدراً أكبر من حرية التعبير، لا تزال الخطوط الحمراء المفروضة على الصحافة متغيرة حسب الأحداث". ويصر هذا الجامعي الذي يعمل منذ العام 2003 على إعداد سياسات ديمقراطية جديدة وإصلاحات تشريعية من بينها إصلاح قانون الصحافة على أن "الصحف تؤدي دوراً فعالاً في المجتمع. فهي التي تثير النقاش، وتحلل الواقع، وتساؤل الحكومة حول تصرفاتها. وبفضلها، تستفيض الأقلام في الجدل حول دارفور". ويرى هذا الباحث المحترم، البعيد عن مجاملة السلطة الحاكمة، أنه يتوجب على وسائل الإعلام السودانية التخلّص من التقاليد المتبعة في "المجتمعات التوتاليتارية" حتى عندما تتحرر من القوانين التي تكبلها وتهدها بالاختناق. ويذكر رئيس تحرير صحيفة الأيام محبوب محمد صالح بأن "صحافيينا قد تلقوا التدريب في ظل نظام ديكتاتوري. واعتادوا الرقابة

الذاتية".

لكن مدير معهد السلام شدد على أن "الصحافة السودانية نالت حريتها بنفسها"، في حين أن رئيس تحرير السوداني ذكر بالعمل التأسيسي الذي أقدمت عليه صحافة الخرطوم لدى مقاطعتها النشاطات الحكومية عندما هاجم متمردو دارفور مطار الفاشر والقاعدة العسكرية المجاورة له في 25 نيسان/أبريل 2003 احتجاجاً على منعها عن ذكر الموضوع "كي يتسنى لهم الوقت لتنظيف المنطقة في غضون أسبوعين". بيد أن الحرية التي اكتسبتها الصحافة السودانية في الشدائد والمحن حينما كانت تتعرض لتعليق وتوقيف أسبوعياً، لا تزال هشّة "طالما أن القوانين لم تتغير وأن أياً كان يستطيع بكل سهولة التسبب بإفقال صحيفة" وفقاً للجامعي الطيب حاج عطية الذي شغل منصب مدير وكالة الصحافة السودانية Sudan News Agency في فترة من الفترات. أما ورشة الإصلاح المنشودة فعهدت إلى مؤسسة فيوتشر ترانندز Future Trends وهي مركز أبحاث برئاسة دارفوري يدعى محمد محبوب هارون كان مديراً سابقاً لصحيفة الصحافي الدولي وعضواً في الحزب الرئاسي. ولم يخف محمد محبوب هارون قلقه حيال تبعات بطء الإصلاحات الديمقراطية في المجتمع قائلاً: "ساهمت اتفاقية السلام الشامل [الموقعة بين الشمال والجنوب في العام 2005] في توسيع هامش حركة الصحافة، ولكن المجتمع السوداني لم يمس بأنصبة السلام. (... لذلك، تتأثر وسائل الإعلام بعدم الاستقرار السياسي في البلاد".

تحاليل حرة

لا بد من الإشارة إلى أن المحرّمات باتت نادرة. ماذا عن قضية دارفور؟ يجيب محبوب عروة من صحيفة السوداني: "أعطيها كما أفهمها". وماذا عن الجدل القائم حول المحكمة الجزائية الدولية؟ يرى وليام إيزكيل من سودان تريبيون Sudan Tribune: "ما من ممنوع لدي". أما رئيس تحرير الأيام محبوب محمد صالح فيعتبر أن "هامش الحركة الذي تتمتع به بشأن قضية دارفور هو نفسه المعتمد في الحكومة. فلا ينطوي الحزب الرئاسي على تيارات مختلفة بآراء مختلفة حول الوضع وحسب، ولكن حكومة الوحدة الوطنية هذه تشتمل أيضاً على انفصاليين ومتمردين دارفوريين سابقين. ليس هذا التكتل بمتجانس، وهو بالتالي يخضع لتقلبات وفقاً للظروف". في الواقع، تعكس الصحافة المكتوبة السودانية الآراء كافة عبر أخبار، ومنابر حرة، ورسائل قراء، وتحاليل، وتقارير، وافتتاحيات حول قضية دارفور. وتحمل بعض الكتابات الحكومة المسؤولية عن "الجرائم المروعة" التي ارتكبتها مقاتلو الجنجاويد فيما تنتقد مقالات أخرى الرئيس على موقفه المحدود من المجتمع الدولي أو تؤيد فكرة أن العدالة الدولية كفوءة لمحاكمة السودانين. وقد تحدث مدراء الصحف الذين التقنهم مراسلون بلا حدود بحرية كبيرة عن الحرب التي أفرغت دارفور من ثلث سكانها على الأقل.

على رغم هذا التنوع في الآراء، يلتقي الجميع – الصحافيون والجامعيون، الكاتبون باللغة العربية والإنكليزية – في التحليل العميق للمأساة. ويرى محبوب عروة من صحيفة السوداني أن "الحكومة قد أخطأت لدى بداية المواجهات في الفاشر في العام 2003 عندما لم تأخذ قضية دارفور على محمل الجد، مفضلةً المقاربة الأمنية والعسكرية للمشكلة على المقاربة السياسية. أما المجتمع الدولي، فيستخدم هذه الأخطاء والجرائم لخدمة مصالحه الخاصة دونما أن يساعدنا، نحن السودانيون، على وضع حد لهذه الحرب". ويوافقه عادل الباز من صحيفة الصحافة الرأي بالقول: "ارتكبت جرائم كبيرة في دارفور على يد حكومة عديمة

المسؤولية. ولكن المجتمع الدولي المهووس بصورة الجنجاويد المرعبة لم يفهم حقيقة الأزمة. فأخذ يقترح حلولاً غير واقعية". وأضاف محجوب محمد صالح من صحيفة الأيام: "تعرضت الصحافة الأجنبية للتضليل ونسيت الطابع البيئي والاقتصادي لمشكلة دارفور".

يتكرر الانتقاد الموجه إلى المجتمع الدولي ووسائل إعلامه بشكل مستمر في خطابات الصحافيين والجامعيين السودانيين. ويطال هذا الانتقاد "النظرة السطحية" الملقاة على مآسي السودان. وقد شرح البروفسور الطيب حاج عطية من جامعة الخرطوم الوضع على النحو التالي: "تعود أزمة دارفور بشكل أساسي إلى تدهور بيئي في المنطقة يمتد إلى الشريط الساحلي بكامله. فقد ساهمت فترات الجفاف المتتالية، وندرة المياه والمراعي الخضراء، بالتزامن مع النمو الديمغرافي المطرد في منطقة تضاعف عدد سكانها في غضون عشرين عاماً، في تحويل النزاعات بين القبائل إلى تواجده سياسي - إثني. وأدت مجموعة هذه العوامل إلى زعزعة الحياة في دارفور. ويعني التفاوض عن وجهة النظر هذه، الامتناع عن فهم ما يجري هنا والحوول دون إرساء سلام عادل". كذلك، يرى أنه لا يفترض بالصحافة العالمية أن تتجاهل الفترة التالية للمجاعة في أواخر الثمانينات من القرن العشرين. وقد تميّزت هذه الفترة الممتدة بين العامين 1985 و1989 بحرب تواجدهت فيها في ظل الجفاف قبائل الفور الزراعية أو الرعوية، وقبائل الجمالين البدو والناطقين باللغة العربية. ويعتبر البروفسور الطيب حاج عطية أنه لا بد لوسائل الإعلام الأجنبية أن تذكر أيضاً وقوع حرب أولى في الغرب في أواخر التسعينات من القرن العشرين بين فلاحين ماساليت و"عرب"، واعتماد الجيش السوداني على القبائل "العربية" لمحاربة الجيش الشعبي لتحرير السودان بزعامة جون قرنق في الجنوب، ومن ثم الزغاوة الذين تقع أراضيهم بين السودان وتشاد. وفي هذا السياق، يشدد على أن "تاريخ دارفور الحديث هو تاريخ نزاعات صغيرة منسية".

يرد التفسير نفسه في جامعة الفاشر (10000 طالب) حيث التقت مراسلون بلا حدود بأستاذ دارفوري شاب فخور بمكتبة كليته التي يعمل فيها مجموعة من الطلاب، وصالتين تكفل برنامج الأمم المتحدة للتنمية بتزويدهما بأجهزة كمبيوتر. ويستند الأستاذ أبو الشير عبد الرحمن يوسف إلى "الأزمة البيئية والديمغرافية السائدة في المناطق الثلاث والمنافسة القائمة بين القبائل الرعوية والزراعية" لتفسير مصادر أزمة باتت دولية. فيرى أن "المتمردين والحكومة السودانية أدوا دوراً ساماً في المنطقة، معتمدين على الأزمات الإثنية والقبلية، ولا سيما بؤس السكان". والواقع أن الجفاف أخل بالتوازنات، مما حدا بشعوب المنطقة إلى ضمان بقائهم على قيد الحياة في أراضٍ أخرى غير أراضيهم السلفية. وأضاف: "عرفت دارفور حوالي عشرين أزمة في الثمانينات من القرن العشرين نظراً إلى سهولة تبادل الأسلحة فيها، مما دفع القبائل إلى إنشاء ميليشيات للدفاع عن مصالحها"، قبل أن يختصر الوضع بالقول: "يكفي أن نسوي مسألة بلوغ المياه في دارفور حتى تنطفئ النزاعات كافة".

يحرص الطيب حاج عطية من جامعة الخرطوم على التحذير: "قد يؤدي تراكم هذه الكوارث شيئاً فشيئاً إلى كارثة كبرى يحتمل أن تتسبب بتدمير السودان فضلاً عن مأساة دارفور". وفي حال سقطت حكومة الوحدة الوطنية الناشئة عن اتفاقية السلام مع الجنوب، فلا بد من أن يرتفع خطر انهيار كل الجهود المبذولة في الأعوام الأخيرة لإرساء السلام في السودان وتوسيع نطاق الحريات العامة فيها، بخطأ أولئك الذين سعوا جاهدين إلى وضع حد لأطول حرب في القارة. ويعبر وليام إيزكيل من السودان تريبيون Sudan Tribune عن قلقه على النحو التالي: "يؤدي الوضع الحالي إلى مشاكل كبيرة في الجنوب في حين أن تطبيق اتفاقية السلام لا

يتقدم أبداً"، معتمداً على الشعار: "اتفاقية السلام الشامل ووحدة السودان". وتوقع قائلاً:
"ليست الحرب في دارفور حرباً منسية، خلافاً لما تروج له الصحافة الغربية أحياناً. وإذا
استمر المجتمع الدولي في التركيز على مأساة دارفور وحسب، دونما أخذ مشكلة السودان
برمته بعين الاعتبار، فلا بد من أن تبوء جهودنا كافة بالفشل، في الجنوب كما في الغرب".
ويختتم الأستاذ في جامعة الفاشر فكرته: "فضلاً عن التقسيم المفرط لحركات المتمردين، من
شأن أي حل للأزمة في دارفور لا ينص على توحيد حركات المتمردين، أن يكون غير واقعي
ومخالفاً لعجلة الإنتاج". ويتساءل عميده وزميله الطيب حاج عطية من جامعة الخرطوم: "بين
من ستتوسط القوة الدولية ولتطبق ماذا؟"

في غياب دراسة إحصائية جديّة حول المسألة، يعتبر الجامعي في الفاشر نفسه "عاجزاً
كأجمع عن تحديد عدد الضحايا الفعلي". ولكنه يؤكد على أن رقم 450000 قتيل الذي
تقدّمت به بعض الصحف الغربية، ولا سيما الأمريكية، مبالغ فيه لأن البيانات التي تمكّن من
جمعها مع معاونيه، على رغم العوائق المتعددة، تشير إلى أن "عدد الضحايا المباشرين للأزمة
يتراوح بين 80000 و100000 قتيل".

سنة مراسلين محليين

لا شك في أن الصحافة المكتوبة السودانية غنية بالأراء. ولكنه، في غياب المال والتدريب (وفي
غياب الرغبة أو في ظل اللامبالاة، هذا المصطلح الشائع في النقاشات)، تستند تغطية أزمة
دارفور إلى التعليقات، وليس إلى التقارير، والمعلومات المستقاة ميدانياً. ويتقدّم وليام إيزكيل
بتفسير لهذا الوضع: "في صحيفتي، أستطيع كتابة ما أريده حول المسألة، ولكنه يصعب عليّ
إرسال الصحافيين ميدانياً لأن الوضع الأمني سيئ من جهة، ولا أملك الوسائل المادية من جهة
أخرى". وتتباهى بعض الصحف مثل السوداني والصحافة بامتلاك مراسلين في نيالا، عاصمة
جنوب دارفور. فنظرياً، يستطيع الصحافيون السودانيون التوجه إلى دارفور من دون "إجازة
سفر" مسبقة خلافاً لزملائهم الأجانب، ولكنهم يواجهون المخاطر والعوائق نفسها ميدانياً. وإن
تلقوا التدريب المناسب والراتب الملائم أو لا، لن يغامروا في أرض مجهولة قد يحولهم أصلهم،
والانتماء السياسي لوسيلة الإعلام التي يعملون لحسابها، والمصالح الظرفية للجماعات المسلحة
التي يقاربونها، إلى مشتبه بهم أو أسوأ، إلى أهداف ممتازة. ولهذا السبب بالتحديد، يكتب
معظم المراسلين المحليين في نيالا والفاشر بتغطية نشاطات الرسميين دونما أن يسيروا خارج
المدن، أو يقومون بذلك برفقة جنود من الاتحاد الأفريقي.

على رغم كل هذه التحفظات، لا يمكن اعتبار عواصم ولايات دارفور "غرفاً مظلمة". فيبقى ستة
مراسلين على الأقل يعملون في وسائل إعلام رسمية بشكل دائم في الفاشر. ويصفهم مؤيدو
المعارضة على أنهم صحافيون "في خدمة السلطة". أما هؤلاء الصحافيون، فيتذمرون من قلة
الوسائل. وقد التقت مراسلون بلا حدود بخمسة مراسلين في مكتب الإذاعة المحلية التابعة
لوزارة الإعلام. فقال مراسل الرأي العام المؤيدة للحكومة: "أنقل مقالاتي عبر الهاتف أو
الفاكس، مما يكلفني خمسة دنانير سودانية للصفحة الواحدة. ونادراً ما أنتقل لأن التنقلات
باهظة جداً". ويشرح المراسل المحلي لمحطة التلفزة الوطنية تلفزيون السودان أن الموظفين
الذين يعملون معه "يفتقدون إلى التدريب" و"لا يزالون يستخدمون أشرطة VHS نظراً إلى
غياب الوسائل الإضافية". فضلاً عن الحذر الشديد الذي يوحون به إلى المؤسسات المعنية
بتقديم المعونة الإنسانية، لا بدّ لهم من مواجهة المركزية الشديدة التي تمارسها من الخرطوم
البعثات الدولية الحاضرة في دارفور. وفي هذا السياق، يشير مراسل الإذاعة الوطنية: "إن

الناطقين باسم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي متواجدون في العاصمة في حين أن الأحداث تجري هنا". ويعتبر المهجرون الصحافيين السودانيين كما صحافيي وسائل الإعلام العربية مشبوهين ومعادين لهم ومؤيدين للجماعات المسلحة التي أجبرتهم على الفرار. ويختصر مراسل الرأي العام الوضع على النحو التالي: "لا نملك إلا مواردنا الخاصة بالإضافة إلى مرتب متوسط، مع أننا نعيش في أكثر المناطق اضطراباً في البلاد"، وقد وافقه زميله العامل في وكالة الصحافة السودانية الرأي مستخدماً صيغة وافق الجميع عليها: "نحن واقعون بين مطرقة المتمردين وسندان الحكومة".

يقر مدير مركز الأمل محمد بدوي أيضاً بأن النازحين "يحذرون من الصحافيين السودانيين أو، بشكل عام، المنتمين إلى العالم العربي"، ما لم يكونوا برفقة شخصيات جديرة بالثقة. ويرى أنه يتم تداول الأخبار بشكل سيئ في دارفور ولا سيما في المخيمات، فيما "نستطيع مشاهدة الجزيرة في المدينة". لذا، تعتزم منظمته إنشاء "نواصي للمستمعين" تستهدف ضحايا أعمال العنف. ويشرح هذا الناشط الشاب في مجال حقوق الإنسان الذي يتنقل يومياً بين مخيمات النازحين ويستقي بمساعدة المحامين المعتمدين في منظمته شهادات الضحايا: "ليس المراسلون المحليون مدربين لتغطية مناطق النزاع. وفي غياب التدريب والمال، ينحصر الإعداد الذي يتلقونه بمواضيع مؤسسية، وحلقات دراسية، وأحداث رياضية وثقافية".

الخلاصة

تطرح الأزمة في دارفور كعدد كبير من النزاعات المسلحة في العالم معقدة تحول دون تغطية وسائل الإعلام الوطنية والدولية لها. وتزداد هذه المشاكل الجوهرية – تعدد الفصائل المسلحة، وغياب "خط الجبهة"، والتمييز بين المقاتلين والمدنيين، وعدائية الميدان الطبيعية... – بفعل "السياج البيروقراطي" الذي طوّقت به السلطات في الخرطوم منطقة النزاع سعياً إلى "ضبط" عمل الصحافيين والتحكّم به. ولهذه الغاية، وضعت مجموعة من العوائق الإدارية والأمنية – من ضرورة حصول الصحافي على تأشيرة الدخول إلى منعه عن الوصول إلى مخيمات النازحين، مروراً بمنحه "إجازة السفر" الخاصة لبلوغ دارفور.

رداً على هذه العراقيل، تقارب وسائل الإعلام الدولية تغطية دارفور بروح من "المقاومة". إلا أن معارضتهم لحكومة "معادية"، وجهلهم أحياناً للسياق السوداني، قد يحملانهم على تجاهل بعض القواعد المهنية الأساسية (التحقق من المعلومات، وتنوع المصادر المتعارضة، والنزاهة في عرض الوقائع...). ويبقى الصحافيون الأجانب، هؤلاء الشهود على أفظع الانتهاكات، معرضين لنقل صورة محددة عن السودان ومركزة بشكل أساسي على المعاناة السائدة في دارفور. وفي سياق مماثل، لا يرتبط "الشر" بالسلطة الحاكمة الأحادية في الخرطوم وحسب، بل أيضاً بمجتمع مدني يتم تجاهل وجوده، وتنوعه، والتزامه. ولهذا السبب، سلط هذا التقرير الضوء على الصحافة المكتوبة المحلية. فهذه الصحافة المتعددة فعلاً تنقل أصوات الناشطين السودانيين في مجال حقوق الإنسان، والباحثين الجامعيين المحليين، وأوساط الجمعيات بشكل عام – وهي أصوات تسعى جاهدة إلى أن تُسمع خارج السودان.

ولما كان سكان دارفور الغارقون في المعاناة هم أولى ضحايا العوائق التي تحول دون ممارسة الصحافيين عملهم بحرية واستقلالية في السودان، توصي مراسلون بلا حدود:

• الحكومة السودانية، بتسهيل منح تأشيرات السفر للصحافة الأجنبية، وتخفيف الإجراءات

لضمان التغطية الحرة للأحداث بقدر ما تجيزه القيود الأمنية في مناطق النزاع. كذلك، يتعين على السلطات إلغاء "اللائحة السوداء" بأسماء الصحفيين المعتبرين غير مرغوب فيهم، وتسهيل وصول الصحفيين السودانيين والأجانب على حد سواء إلى دارفور، ووضع آليات دعم للصحافة المستقلة لتفادي اعتمادها على القطاع الإعلاني الذي تسيطر الدولة عليه برقابتها السياسية، وتوسيع شبكة توزيع الصحف المحلية، والسماح لها بتكثيف تغطيتها لأحداث الإقليم. وفي النهاية، يتوجب على الحكومة توسيع نطاق القطاع المرئي والمسموع، وإعطاء الإذاعات التراخيص بموجات تغطي مجمل الأراضي في البلاد في جو من الشفافية ومن دون أي تدخل سياسي على أن تكون إذاعة مرايا التابعة للأمم المتحدة الإذاعة الأولى التي تستفيد من فتح الموجات.

- المنظمات الدولية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأفريقي)، بوضع برامج إعلامية تتوجه إلى الناشطين المحليين (الصحفيين والمنظمات غير الحكومية) في الفاشر، ونيالا، والجينية، فضلاً عن إجراءات تسهل تنقلات الصحفيين في مناطق دارفور الثلاث وتحميها. ويفترض بها أيضاً انتهاج سياسة إعلامية غنية تجاه الصحافة الدولية، ولا سيما على الصعيد الإحصائي. وفي إطار برامج مواكبة وسائل الإعلام المحلية، يتعين على المنظمات الدولية أخذ الثغرات في الموازنة والنقص في التدريب الذي يتلقاه السودانيون بعين الاعتبار.
- وسائل الإعلام الدولية التي تغطي أزمة دارفور، بعدم إهمال المجتمع المدني والصحافة السودانية، وتقديم لهم فرصة التعبير عن آرائهم خارج حدود السودان بغية إطلاع الرأي العام على حقيقة هذا البلد الشاسع الواقع في أزمة بكل تنوعه والمساهمة في تقدم تناقضاته الداخلية.